مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد السابع والستون (سبتمبر ٢٠٢١)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد السابع والستون- سبتمبر ٢٠٢١

تصدر شهريًّا

السنة السابعة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبير عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهى نوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانيا نوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز
رئيس وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com

- وسائل التواصل:

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- **مؤرخـــان مارونيـــان لصـــلاح الـــدين الأيـــوبي (١١٣٨-١١٩٣م)**	
فيليـب حتـى وأمـين معلـوف «دراسـة مقارنـة».....	٣ – ٢٦
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٢- **حركة حماس وموقفها من المشروع الوطني الفلسطيني**	٢٧ – ٥٦
الباحث/ رزق موسى الزعانين	
٣- **موقـــف الـــدول الكبـــرى مـــن اســـتقلال شـــبه القـــارة الهنديـــة عـــام١٩٤٧**	٥٧ – ٨٤
أ.م.د. نزار كريم جواد	
أ.م.د. عصام عبد الغفور عبد الرزاق	
٤- **السياسة الخارجية.. المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية**	٨٥ – ١١٨
د.علاء فاهم كامل	
• **الدراسات الاقتصادية:**	
٥- **دور الكتلـــة البيئيـــة الحرجـــة فـــي تضـــمين قواعـــد الاقتصـــاد الـــدائري فـــي المؤسســـات الحكوميـــة**	١٢١ – ١٩٨
د. عمرو صالح محمد	
٦- **إمكانيـــة اســـتفادة مصـــر مـــن تجربـــة البنـــوك الماليزيـــة فـــي دعـــم التنميـــة الاقتصـــادية فـــي ظـــل مقـــررات بـــازل ٣ «دراســـة مقارنـــة»**.....	١٩٩ – ٢٥٦
الباحث/ محمد السعيد علي جويلي	

تابع محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث الصفحـــة

- **الدراسات القانونية:**

٧- السياســة الجنائيــة فــي مواجهــة جــرائم تزييــف العملــة «دراســـــة مقارنـــــة» ..... ٢٥٩ - ٢٩٦

د. عيد نصرالله سعد سيد حريرة

٨- عـدم جـواز الجمـع بـين العضـوية البرلمانيـة والوظيفـة العامـة فـي مـصـر والإمـارات «دراسـة مقارنـة» ... ٢٩٧ - ٣١٦

د. سعيد علي سعيد حميد الخييلي

- **الدراسات الفلسفية:**

٩- الأبعـاد الفلسـفية للهجـرة دراسـة معاصـرة فـي جـدل الغربـة والحنـــين والإبـــداع ..... ٣١٩ - ٣٤٤

د. علي عبود المحمداوي

د. نهاوند علي محمد

١٠- حالـة اليهـود الفكريـة والثقافيـة فـي العصـر العباسـي .. ٣٤٥ - ٣٦٨

الباحث/ عصام وهب الله زهران عبد الرحمن

- **دراسات التربية الفنية:**

١١- آليـات اللاتجنـيس فـي المنتجـات الصـناعية ..... ٣٧١ - ٣٩٠

أ.د. هدى محمود عمر

م. أنيس حاتم مانع

١٢- سـلطة المنـتج الصـناعي وانعكاسـها علـى المتلقـي .... ٣٩١ - ٤١٠

م.م. عبد الحسين عبد الكريم سلمان

أ.م.د. صلاح نوري محمود الجيلاوي

تابع محتويات العدد ٦٧

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
١٣- **جماليـات النحـت الإفريقـي القـديم وانعكاسـه فـي فخـار (التراكوتـــا Terracotta) المعاصـــر**	٤١١ - ٤٢٨
أ.د. أنغام سعدون طه	
م.م. عدنان ساطي علي	
١٤- **دلالات اللـون فـي القـرآن الكـريم وتمثلاتهـا فـي نتاجـات طلبـــة قســم التربيـــة الفنيـــة**	٤٢٩ - ٤٥٨
م.م. رؤيا إحسان رفعت	
١٥- **فاعليـــة اســتراتيجية الـــتعلم النشـــط الفعـــال علـــى تقيـــيم الأداء المهـــاري لمشـــاريع التخـــرج لطلبـــة قســـم التربيـــة الفنيـــــة**	٤٥٩ - ٤٨٤
أ.م.د. مها مازن كامل	
١٦- **الخطـاب الحضـاري فـي البنـى التصـميمية للفضـاءات الداخليـــــة المعاصـــــرة**	٤٨٥ - ٥٠٦
أ.م.د. علاء الدين كاظم الإمام	
١٧- **تمـثلات التحـوير فـي تكوينـات خـط الثلـث**	٥٠٧ - ٥٣٢
م.د. وسام كامل عبد الأمير	
١٨- **آلـة العـود فـي الآثـار والمخطـوطـات التـاريخيـة بيـن القـرنيـن الثامـن المـيـلادي والســادس عشــر الميـلادي** ..	٥٣٣ - ٥٦٢
م.د. أحمد جهاد البدر	
م.م. حيدر زامل حسين هاشم	

حركة حماس وموقفها
من المشروع الوطني الفلسطيني

الباحث/ رزق موسى الزعانين

قسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة عين شمس

إشراف

أ.د. نورهان الشيخ

قسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة عين شمس

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

شهد الحقل السياسي الفلسطيني خلال العقود الثلاثة الأخيرة جدلا وحوارًا سياسيًّا كبيرًا مس قضايا استراتيجية تتعلق بالمشروع الوطني الفلسطيني والعلاقات فيما بين مكونات رئيسة ثلاثة للنظام السياسي الفلسطيني: الأول وهو منظمة التحرير الفلسطينية والتي قادت المشروع الوطني، وتعتبر الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وتعتبر الإطار الموحد للقوي السياسية الفلسطينية، وبمثابة النظام السياسي الفلسطيني، والثاني وهو السلطة الفلسطينية التي تم تأسيسها بقرار من منظمة التحرير لتتعامل مع استحقاقات عملية التسوية السياسية التي التزمت بها منظمة الحرير، والطرف الثالث الذي برز هو حركة حماس التي وصلت إلى الحكم عبر الانتخابات التشريعية دون أن تكون جزءًا من منظمة التحرير.

تتسم العلاقة بين هذه المكونات الثلاثة بحالة من الجدل والخلافات الحادة، وهذا الجدل له جذوره منذ نشأة حركة حماس في المشهد السياسي الفلسطيني قبل إجراء الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وكان من مظاهره محاولة الحركة تمييز نفسها عن منظمة التحرير وفصائلها والتعبير عن مواقفها السياسية بشكل منفصل. وقد مرت علاقة حماس بمنظمة التحرير وفصائلها بحالات من الشد والجذب خلال محطات عديدة. الأمر الذي انعكس على طبيعة العلاقة بين الحركة ومنظمة التحرير وعلى موقفها من المشروع الوطني الفلسطيني، والتي اتسمت بنوع من المنافسة والتوتر والشك. لكن التنافس والجدل احتدم بين هذه المكونات بعد فوز الحركة في تلك الانتخابات، واختلاف البرامج السياسية ومواقفها فيما يتصل بالمرجعية السياسية للشعب الفلسطيني، والرؤية حول منظمة التحرير كإطار تمثيل للشعب الفلسطيني وضرورة إصلاحها، ودور السلطة الفلسطينية، وموقفهما من عملية التسوية السياسية وطبيعة الصراع والمواجهة مع الاحتلال، وكان من انعكاساته حدوث الانقسام الفلسطيني بين هذه المكونات منذ عام ٢٠٠٧ مما ترك تأثيراته السلبية على مشروع

التحرر الوطني وعلى طبيعة تماسك النظام السياسي وإضعافه.

هذا لا ينفي قيام حركة حماس تحت وطأة الضغوط وتطورات الأحداث السياسية، من تبني مقاربة ومواقف سياسية جديدة، تتسم بالمرونة والبرجماتية تجاه العديد من القضايا التي تخص موقفها من مشروع التحرر الوطني ومنظمة التحرير، وعلاقاتها الداخلية وتعاطيها مع قضية الصراع مع الاحتلال، وذلك وفقًا لحسابات الربح والخسارة من الناحية السياسية وليس من الناحية الفكرية الدينية، خاصة في ظل موقعها الجديد وهي في سدة الحكم.

mercj-journals.ekb.eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

In the last three decades, the Palestinian political arena has witnessed a great political debate, touching on strategic issues related to the Palestinian national project and the relations between the three main components of the Palestinian political system: the PLO, which led the national project and is the legitimate representative of the Palestinian people. The Palestinian political system, and the second

The Palestinian Authority, which was established by a decision of the PLO to deal with the merits of the political settlement process committed by the Silk Organization, and the third party, which emerged is Hamas, which came to power through the legislative elections without being part of the PLO.

The relationship between these three components is a matter of controversy and sharp disagreements. This controversy has its roots since the emergence of Hamas in the Palestinian political scene before the 2006 legislative elections, and was a manifestation of the movement's attempt to distinguish itself from the PLO and its factions and to express their political positions separately. Hamas's relationship with the PLO and its factions has gone through a number of situations.

Which was reflected in the nature of the relationship between the movement and the PLO and its position on the Palestinian national project, which was characterized by a kind of competition and tension and suspicion. However, the competition and controversy raged between these components after the movement won in those elections, the different political programs and positions regarding the political reference of the Palestinian people, the vision of the PLO as a framework for representation of the Palestinian people and the necessity of reforming them, the role of the Palestinian Authority, , And the impact of the Palestinian division between these components since 2007, leaving its negative effects on the national liberation project and on the nature of the cohesion and weakening of the political system.

This does not negate the fact that Hamas is under pressure and developments in political events to adopt a new approach and

political positions that are flexible and pragmatic towards many issues related to its position on the national liberation project and the PLO and its internal relations and abuse with the issue of the conflict with the occupation. And the loss from the political point of view and not from the point of view of religious ideology, especially in light of its new position, which is in power

mercj-journals-ekb-eg
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

لم تكن التشكيلات السياسية الوطنية الفلسطينية منعزلة عن سياق بيئتها العربية والإسلامية منذ نشأة القضية الفلسطينية، ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني عام ١٩٢٢، مرورًا بالنكبة التي كان من نتائجها أن أصبحت القضية الفلسطينية الإسلامية تابعة للانظمة العربية خاصة بعد أن ضمت الضفة الغربية إلى الإردن، وضم قطاع غزة إداريًا إلى جمهورية مصر العربية. وعندما انطلقت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وأوجدت مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والمؤسسات الاقتصادية والمجالس المختلفة، جاءت لتشكل نوعًا من الكيانية السياسية الفلسطينية للمجتمع الفلسطيني، والذي اعتبر في نظر الدارسين بأنها أخذت سمة نظام سياسي فلسطيني لحركة تحرر وطني تناضل من خارج أرض فلسطين. وقد هيمنت منظمة التحرير الفلسطينية على المشهد السياسي الفلسطيني بدون منافس حتي الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام ١٩٨٧ [١].

ومع ظهور حركات الإسلام السياسي في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، أخذت تشكل مفصلا محوريًا في البنية السياسية والحزبية، خاصة مع تبنيها خيار المقاومة المسلحة، وإعطاء القضية الفلسطينية والصراع مع الاحتلال بعدًا دينيًّا إسلاميًّا، بحيث تمكنت من استقطاب شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني، وانضمامهم إلى التشكيلات والبني التنظيمية.

الدراسة القائمة تناقش المواقف السياسية لحركة حماس، باعتبارها كبري الحركات الإسلامية في فلسطين، من قضية المشروع الوطني الفلسطيني، والنظام السياسي الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية ككيان قائم بذاته، وبالسلطة الفلسطينية المنبثقة عنها، وموقفها من المشاركة السياسية، ومن عملية التسوية السياسية وحل الصراع مع الكيان الإسرائيلي، والتحولات التي طرأت على مواقف الحركة.

مشكلة الدراسة:

حركة حماس ومنذ نشأتها كحركة مقاومة، مارست العمل السياسي إلى جانب المقاومة المسلحة ضد الاحتلال بوصفها حركة تحرر وطني من خارج النظام السياسي السائد، وذلك بحكم معارضتها الفكرية والعملية لمنظمة التحرير وعملها من خارج إطارها، لكنها توصلت إلى اتفاق مع حركة فتح في عام ٢٠١٤، تتسلم بموجبه حكومة التوافق الوطني الفلسطينية السلطة في قطاع غزة، لكن اختلاف أجندات الطرفين حالت دون المضي قدمًا في القيام بدورها. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠١٧ أعلنت حركة "حماس حلّ اللجنة الإدارية في غزة، كاستعداد للتخلي عن حكمها لقطاع غزة وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وفق اتفاق القاهرة الموقّع في أيار/ مايو ٢٠١١، وإجراء انتخابات عامة تشمل المنظمة والسلطة. ومع ذلك، لم يتم إحراز تقدم يذكر على صعيد تمكين الحكومة من القيام بممارسة مهامها في قطاع غزة بسبب قيود حماس، وفي حين تتفاوت التقديرات بشأن خوض حركتَي فتح وحماس اختبارًا جديدًا للعلاقة بينهما، تبرز أسئلة بخصوص الدوافع وراء موقف حماس المتغير حيال منظمة التحرير والسلطة والانقسام.

لقد تعددت الاتفاقات التي وقعت بين حماس وفتح والفصائل الفلسطينية، وعلى الرغم من إبداء الحركة السير خطوات نحو الاقتراب من مشروع منظمة التحرير، إلا إن عدم الالتزام بتنفيذها جعل الباحث يضع السؤال التالي:

" **ماموقف حركة حماس من المشروع الوطني الفلسطيني والمشاركة السياسية في منظمة التحرير**"؟

ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

- ماموقف حركة حماس من منظمة التحرير الفلسطينية؟ وهل عارضتها كإطار كياني أم تمثيلي وسياسي؟
- ماموقف حركة حماس من السلطة الفلسطينية؟
- ماموقف حركة حماس من عملية التسوية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى:

- معرفة موقف حركة حماس من منظمة التحرير الفلسطينية.
- معرفة موقف حركة حماس من السلطة الفلسطينية.
- معرفة حركة حماس من عملية التسوية.

- **حماس ومنظمة التحرير:**

اتجهت حركة حماس منذ انطلاقتها إلى تبني مقاربة في علاقتها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ارتكزت على ثلاثة منطلقات: المنطلق الوطني، والمنطلق الأيديولوجي، والبعد السياسي المتمثل في الموقف من الصراع والحل السياسي، وفي ضوء هذه المنطلقات يمكن فهم تطورات موقف الحركة وعلاقاتها بمنظمة التحرير، والتي اتسمت بنوع من الانفتاح في بعض المراحل أو الشد والتوتر في مراحل أخرى، وذلك بتأثير التغيرات على مستوى الحركة وعلى مستوى السياق الفلسطيني وسياقات البيئة السياسية الخارجية التي تؤثر بالتأكيد على المشهد السياسي الفلسطيني عامة، وخاصة وأن الحركة تعتبر امتدادًا تاريخيًّا لجماعة الإخوان المسلمين التي لها ارتباطات وإمتدادات وتأثير بالمحيط العربي والإسلامي والدولي[٢]. ومع ذلك، فقد كان للحركة خصوصية أنها تعمل في الساحة الفلسطينية كحركة مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، مما أكسبها شرعية على المستوى الشعبي الفلسطيني، ثم حصولها على الشرعية السياسية داخل النظام السياسي الفلسطيني الرسمي في مراحل لاحقة، بالتالي هناك تأثير متبادل بين النظام السياسي الفلسطيني وحركة حماس، خاصة إنها أدخلت البعد الإسلامي على ساحة العمل السياسي الفلسطيني، بعد أن كان مقتصرًا على الأبعاد الوطنية والقومية واليسارية لعقود من الزمن، كذلك فإن النظام السياسي الفلسطيني ترك أثره على حركة حماس، من حيث التأثير في توجهاتها وتحولاتها نحو الواقعية، وتبني مواقف أقل تصلبًا.

حتي بداية عقد الثمانينيات لم تكن الحركة الإسلامية في فلسطين قد تبلورت بشكل منظم، وغاب الفعل الإسلامي ونشاطه عن الساحة الفلسطينية وعن مشروع مقاومة الاحتلال لعقود، وعندما عاد كانت البداية من خلال بناء مؤسسات الدعوة والعمل الاجتماعي(٣). بينما كانت الحركة الوطنية التي تقودها منظمة التحرير وتهيمن عليها حركة فتح هى التي تقود مشروع التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال وبناء الهوية الوطنية والكيانية الفلسطينية، خاصة بعد هزيمة الدول العربية في حرب يونيو عام ١٩٦٧، فكان إن حدث الصعود السياسي لمنظمة التحرير وفصائلها خاصة حركة فتح (٤)، وبالتالي لم تكن الحركة الإسلامية في الثمانينيات تمثل مشكلة لمنظمة التحرير ولحركة فتح طالما اقتصر نشاطها على الدعوة، وكانت فتح تنتقد عدم انخراط الإسلاميين في العمل السياسي والمقاومة في ذات الوقت الذي كانت حركة الإخوان المسلمين ترى في اليسار الفلسطيني غريمها الفكري ويشكل تهديدًا على مشروعها الإسلامي، وهو ما حكم العلاقات بين هذه الأطراف حتى السنوات الأولى ما بعد اندلاع انتفاضة عام ١٩٨٧.

تناول ميثاق تأسيس حركة حماس موقف الحركة من منظمة التحرير الفلسطينية، وذكر أن منظمة التحرير أقرب المقربين إلى الحركة وموقف الحركة من المنظمة هو موقف الإبن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه ويشد من أزره في مواجهة الأعداء ويتمني له الهداية والرشاد(٥).

استمدت حركة حماس موقفها تجاه الآخر الفلسطيني من فكرها الديني المستمد من فكر الإخوان المسلمين، القائم على إقامة الدولة الإسلامية لذلك نظرت الحركة لمنظمة التحرير باعتبارها إطارًا علمانيًّا يسعى لإقامة دولة علمانية في فلسطين وهو ما ترى فيه تناقضًا مع برنامجها القائم على إقامة الدولة الإسلامية. وفي ضوء ذلك، حددت موقفها من المنظمة بأنه: "في حال تبنيها الإسلام كمنهج حياة، فستكون جنودها، ووقودها الذي يحرق الأعداء" (٦).

جاء تأسيس حركة حماس في ظل تراجع مكانة منظمة التحرير وتعرضها إلى هزات في علاقاتها مع محيطها العربي، الأمر الذي أدي إلى تقييد حركتها، وأفقدها قواعدها الإقليمية التي كانت تتمتع بها في بعض البلدان العربية، وحرمها من أي خيار عسكري، وساهم في تقليص خياراتها السياسية، وعجل من دفع منظمة التحرير إلى القبول بالواقع السياسي والتجاوب مع التغيرات السياسية والضغوط الممارسة عليها لتليين مواقفها ووجهتها السياسية، والقبول بخيار التسوية السلمية مع الكيان الإسرائيلي على أساس قراري ٢٢٤ و٣٣٨، والقبول بخيار الدولتين الذي كان يحظى بالقبول عربيًا [٧].

خلال سنوات الإنتفاضة الأولى حرصت حركة حماس على ممارسة أنشطتها وعملها المقاوم ضد الاحتلال بشكل مستقل عن فعاليات منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى إبراز موقفها وتمايزه سياسيًا وفكريًا عن موقف المنظمة لتبرير وجودها ولاستقطاب الجماهير حولها، فيما يظهر رفض الحركة الاعتراف بشرعية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، فيما عبرت عن طرحها خيار التعايش كخيار استراتيجي ينظم علاقتها مع المكونات الفلسطينية الأخرى [٨]، الأمر الذي نتج عنه وجود خلافات ظهرت على السطح بين الطرفين، فيما اتهم إطار منظمة التحرير حركة حماس بالسعي للهيمنة على الساحة الفلسطينية، وإيجاد أطر منافسة لإطار منظمة التحرير وبديل عنها، ومن ثم فإن نظرة قيادة منظمة التحرير تجاه حركة حماس تغيرت، وإعتبرت سلوكها وممارستها يمثل تهديد لقيادتها للمشروع الوطني[٩].

فالحركة ومنذ بداية نشأتها لم تبدِ موقفًا واضحًا حول شرعية وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني، وهو ما بدا من الاعتراف المتحفظ بها، من خلال التمييز بين المنظمة كإطار وطني جامع يضم الكل الفلسطيني لتحقيق هدف التحرير، استنادا للميثاق الوطني الفلسطيني الذي انطلقت منه التي تراها مقبولة من حيث أهدافها وتشكلها، وبين المنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة، فيما يتعلق بمشروع التسوية القائم على حل الدولتين والاعتراف بوجود دولة إسرائيل وبقرارات الشرعية

الدولية وهى مرفوضة[١٠] مبينة بشكل أو بآخر تناقض برنامجها الذي يستند إلى خط المقاومة ورفض التفاوض واتفاقيات السلام مع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية الذي تقوده فتح القائم على خطة التسوية عبر المفاوضات وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى اختلاف الهوية الفكرية بينهما، والذي جعلته سببًا لعدم انخراطها في النظام السياسي الفلسطيني ممثلًا بمنظمة التحرير الفلسطينية[١١]. فالخلاف بني على أساس اختلاف هوية المنظمة العلمانية، ولتبنيها مشروع وخيار التسوية السلمية منذ تبني المنظمة لقرار الاستقلال عام ١٩٨٨. شكلت هذه الجدليات جزءًا من النقاش السياسي على مدار سنوات ما قبل مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وكانت حركة حماس خلال نقاشاتها وحواراتها الأولى مع منظمة التحرير طرحت اشتراطات ومحددات لانضمامها إلى المنظمة دون أن يحدث أي اختراق بهذا الشأن، ولكن بعد فوزها في تلك الانتخابات دخلت علاقات الحركة مع منظمة التحرير في مأزق خاصة وأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت ولا زالت تشكل المظلة السياسية للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وبالتالي كان من الصعب على حركة حماس تجاوز هذه الحقيقة رغم كل محاولاتها[١٢].

لقد أخذت العلاقة بين حركة حماس ومنظمة التحرير أشكالًا متعددة من التنافس والأطروحات والرؤي والتباينات والإشكاليات، وقد عقدت عدة لقاءات وجرت العديد من الحوارات وطرحت العديد من المقاربات بشأن حل إشكالية العلاقة بين الطرفين، بدءًا من اتفاق القاهرة الموقع في مارس ٢٠٠٥، والذي تم الاتفاق خلاله على دخول حركتي حماس والجهاد الإسلامي منظمة التحرير وإعادة تفعيلها شريطة إصلاحها على أسس سياسية ومؤسسية وديمقراطية، ومشاركة الجميع في إعادة بنائها، وإجراء الانتخابات كوسيلة لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني، ونظرًا لعدم حدوث تقدم فعلي في ملف إصلاح مؤسسات المنظمة، وتأثر ذلك بالصراع الذي

حدث بين حركتي فتح وحماس في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة عام ٢٠٠٧، فإن موقف حركة حماس من منظمة التحرير ومؤسساتها لا يزال مستمرًا في اعتبارها فاقدة للشرعية السياسية وللنصاب القانوني لمؤسساتها ولا تمثل كل أطياف الشعب الفلسطيني(١٣).

دعت حركة حماس في ظل المناكفات السياسية مع حركة فتح إلى إنشاء مرجعية فلسطينية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية، في أعقاب عدم التقدم في ملف المصالحة، ثم أخذت فيما بعد تركز على خلافها السياسي مع المنظمة حول برنامجها وعمل مؤسساتها، والتركيز في مطالبتها على كيفية تعديل هيكلية منظمة التحرير وحجم ونسبة تمثيلها داخل أطر المنظمة، وعلى كيفية إعادة تفعيلها إذا ما أريد أن تكون إطارًا تمثيليًّا وطنيًّا جامعًا، خاصة مع إدراك حماس لكون المنظمة شكلت إطارًا وطنيًا له تاريخه وإنجازاته السياسية، وتحظى بالاعتراف العربي والدولي بها، و من ثم ترى في ذلك رصيد يجب البناء عليه، وقد أكد الخطاب السياسي للحركة على موقف الحركة من قضية الانضمام إلى منظمة التحرير ومؤسساتها، فيما تضمن اتفاق القاهرة عام ٢٠١١ موافقة الحركة على الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية وطالبت بعقده(١٤).

بقي الموضوع الإشكالي المتعلق بعلاقة المنظمة وحركة حماس وأوضاع منظمة التحرير قائمًا في سياق الحديث الدائم حول ضرورة انضمام حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمنظمة، وضرورة إصلاحها وإعادة النظر في أوضاعها ومؤسساتها، وإعادة بنائها على أسس جديدة تراعي المتغيرات في الساحة السياسية الفلسطينية وفي حضور وأوزان القوى الفلسطينية. وفي هذا الجانب شاركت الحركة في كل الحوارات الفلسطينية التي جرت خلال الأعوام الأخيرة في القاهرة والدوحة، وفي اللجان المتفرعة عن تلك الحوارات من أجل تطبيق الاتفاقيات المتعلقة باصلاح المنظمة، وتمثيل كل القوى فيها على أساس ديمقراطي. وقد تمخض عن تلك

الاجتماعات تشكيل الإطار القيادي المؤقت للمنظمة والذي يَضُمُ حركتي حماس والجهاد الإسلامي وباقي القوى. لكن وللأسف، فإن الجهود المبذولة بهذا الصدد توقفت عند حدودها بفعل الإشكاليات المُتراكمة عن عملية الانقسام. هذا يشير إلى أن الحركة لم تكن ضد المنظمة كإطار سياسي جامع للفلسطينيين، ولا تمانع الدخول فيها ضمن شروط ومحددات(١٥).

بالنظر إلى تطور موقف حركة حماس من المنظمة، اتضح توجه الحركة لتبني الخيار القائم على دخول المنظمة من خلال التوافق السياسي على تصحيح مسارها، ودخولها بعد الاتفاق مع مكونات المنظمة على إعادة بنائها وتفعيلها. وقد أخذ هذا الموقف يترسخ من خلال مخرجات الحوارات الوطنية والبيانات والوثائق الرسمية الصادرة عن الحركة خاصة فيما يتعلق باعتبارها المنظمة إنجاز وطني ينبغي الحفاظ عليه، وأنها لا تمانع في الدخول إليها على أساس إلتزام المنظمة بالعمل على تحرير فلسطين، وعدم الاعتراف بإسرائيل وعدم إعطائها شرعية الوجود على أي جزء من أرض فلسطين (١٦).

- **حماس والسلطة الفلسطينية والمشاركة السياسية:**

لا يوجد هناك فصل تام بين علاقة حركة حماس بكل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، باعتبار ان السلطة الفلسطينية هى جزء من المؤسسات التابعة للمنظمة فعندما تم توقيع إتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل أنشأت السلطة الفلسطينية بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية التي تشكل المرجعية السياسية لها في إطار عملية التسوية السلمية، وبرنامج السلطة هو برنامج منظمة التحرير التي تهيمن عليها فتح، وتولى قادة منظمة التحرير قيادة مؤسسات السلطة خاصة من الموالين لحركة فتح والفصائل القريبة منها. وقد أخذ مسار العلاقة التفاعلية الميدانية ما بين الطرفين عدة اتجاهات تشابكت في بعض الأحيان تحت تأثير تطورات الأحداث ومدي تفاعل الطرفين واستجابتهما وردود أفعالهما وعوامل الشد والجذب من أجل

تحقيق النفوذ وكسب الرأي العام الفلسطيني، حيث عارضت حركة حماس اتفاقية أوسلو وما تبعها من إتفاقيات تفصيلية، كما عارضت عملية السلام من الأساس، وأسقطت عبارات التشويه على الاتفاق بتقديم التنازلات عن الثوابت، ورفضت دعوات السلطة الفلسطينية للمشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦، وبالتالي رفضت الانخراط ضمن مؤسسات السلطة، وفضلت ممارسة المعارضة للاتفاق وللسلطة الفلسطينية من خارج النظام المتشكل، ودخلت العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس حالة من التوتر والصدام خلال المرحلة التي أعقبت إنشاء السلطة، على الرغم من محاولات السلطة احتواء حركة حماس وضمها إليها، فيما حاولت حماس استخدام وسائلها المختلفة لإفشال اتفاق أوسلو، وعملت على تقويض السلطة وإحراجها أمام المجتمع الدولي، وتجاهل شرعيتها التي حصلت عليها بالانتخابات، وعدم الإلتزام بقوانينها وقراراتها مما دفع السلطة إلى القيام بإجراءات لتضييق الخناق على حماس وكبح نفوذها مما أدخل العلاقة بين الطرفين مرحلة من التوتر والمواجهة. لقد تركت رواسب تلك العلاقة أثارها على العلاقة بين الطرفين في المراحل اللاحقة، حيث فشل الطرفان خلال سنوات عديدة من الحوارات واللقاءات من التوصل إلى صيغة لخفض التوتر بينهما[١٧].

لقد شكل قيام السلطة الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، أحد أبرز التحولات في الحقل السياسي الفلسطيني، حيث أصبح النظام السياسي الفلسطيني يعيش حالة من ازدواجية العمل، كانت من مظاهره نشوء علاقة متشابكة ما بين مهام منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. فالسلطة الوطنية أخذت تتوسع وتتضخم في مهامهما وتلعب دورًا رئيسا في ترتيب الأوضاع الداخلية للنظام السياسي، وتحتكر شرعية استخدام القوة في المناطق الخاضعة لها على حساب نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية التي تم تهميشها وتعطيل دورها ودور مؤسساتها، وذلك بالإعتماد على حركة فتح التي هيمنت على كل مفاصل مؤسسات السلطة[١٨]. في تلك الفترة سارت

العلاقة بين السلطة وحركة حماس باتجاه التباين، فحركة حماس من جانبها رفضت الالتزام بمخرجات أوسلو حول وقف المقاومة، ورأت في اتفاق أوسلو ومشروع السلطة تكريسًا لوجود الاحتلال وسقفه محدود لا يعيد الحقوق ولا ينهى الاحتلال ولا يحقق الاستقلال، بينما رأت السلطة بأن أنشطة حماس وعملياتها العسكرية هدفت لافشال إتفاق أوسلو والتوصل إلى حل يقضي في نهايته إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وزعزعة مصداقية السلطة فيما يتعلق بالتزامها بالاتفاقيات والتعهدات الدولية(١٩).

ومع ذلك واصلت السلطة الفلسطينية محاولات فتح بعض خطوط الحوار والاتصال مع رموز حماس، بهدف تخفيف حدة التوتر بينهما وإبقاءه تحت السيطرة، ولكسب الوقت أحيانًا والاحتواء وتليين مواقفها أحيانًا أخرى. يضاف إلى ذلك قيام السلطة بمحاولة استمالة بعض العناصر القيادية في الحركة وتشجيعها على إقامة حزب سياسي اسلامي مستقل بهدف استقطاب الإسلاميين سواء من حماس أو من مناصريها ودمجهم مع المكونات السياسية والداعمة للسلطة، سواء بضمهم إلى الاطر القيادية والمؤسسات أو عبر الانخراط والمشاركة في الانتخابات عندما إندلعت الانتفاضة الثانية نهاية عام ٢٠٠٠، أصبحت الظروف مهيأة بشكل أكبر لحدوث توافق بين القوى والحركات الفلسطينية من أجل مواجهة سياسة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية التي إستهدفت السلطة ومؤسساتها وكافة القوي والفصائل ومكونات الشعب الفلسطيني، ولمواجهة الضغوط الدولية والإقليمية تجاه الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية، وميل حركة حماس واستعدادها للمشاركة في السلطة بعد أن أدركت أن شعبيتها في تزايد والظروف مواتية لها، في ظل حالة الضعف التي مرت بها السلطة الفلسطينية، وتراجع دورها تحت تأثير ممارسات الاحتلال وفشل عملية التسوية، وتوظيف العوامل المساعدة ومكاسبها التي حققتها خلال سنوات الانتفاضة لتحقيق مكاسب سياسية وقطف ثمارها من خلال المشاركة في الانتخابات التشريعية والاندماج في السلطة(٢٠).

عندما تولى الرئيس محمود عباس رئاسة السلطة الفلسطينية سعى إلى السير قدما في دمج حركتي حماس والجهاد الإسلامي في النظام السياسي الفلسطيني بمكوناته المختلفة، وأكد على أهمية أن تكونا جزءًا منه، وجرت لقاءات وحوارات تمخضت عن توقيع اتفاق القاهرة عام ٢٠٠٥، التي كان من ضمن بنوده إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية[٢١]. اتخذت حركة حماس قرار المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت بداية عام ٢٠٠٦، وساقت مبررات عديدة لموقفها من المشاركة فيها، بما يعطي مؤشرا بتأثر الحركة بالتغيرات السياسية الداخلية والخارجية أكثر مما تحكمها الأيديولوجيا، متجاوزة الميثاق ومتخذة مواقف وسلوكيات تتوائم مع الظروف والواقع السياسي القائم [٢٢].

وعندما أجريت الانتخابات التشريعية فازت فيها الحركة، ووصلت إلى سدة الحكم، وتحولت منذ ذلك الوقت لتكون جزءًا أساسيًّا في بنية السلطة الفلسطينية، خاصة مع تشكيلها حكومة أغلبية لوحدها، ودخلت حينها الحركة في مأزق الحكم والمقاومة من ناحية، ومأزق قدرتها على إدارة مؤسسات السلطة الفلسطينية والحياة الداخلية للناس من ناحية أخرى، وكان من نتائج مأزقها، رفض الاحتلال القبول بوجود حماس في السلطة طالما لا تعترف بالاتفاقيات الموقعة مع منظمة التحرير والاعتراف بوجود إسرائيل، وقيامه باعتقال رموز الحكم في الحكومة التي شكلتها الحركة وعدد من نوابها المنتخبين، بالإضافة إلى المقاطعة المالية والاقتصادية الدولية التي فرضت على الحركة، مما أدى إلى حدوث شلل في إدارة مؤسسات السلطة وتقديم الخدمات للناس[٢٣].

وفي ذات الوقت دخلت الحركة في حالة صراع وتوتر شديد مع مؤسسة رئاسة السلطة حول الصلاحيات بين الحكومة التي شكلتها الحركة ومؤسسة الرئاسة، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقة بين الطرفين، والدخول في صدام مسلح نتج عنه سيطرة حماس بالقوة على قطاع غزة وإنهاء وجود السلطة الفلسطينية، ونشأة سلطة برأسين واحدة في قطاع غزة تسيطر عليها حركة حماس والثانية في الضفة الغربية

تسيطر عليها حركة فتح، ومنذ ذلك الوقت والعلاقة بين الطرفين شهدت مراحل من التوتر والصراع وتعزيزًا لمظاهر الانقسام بين جناحي الوطن. ولرأب الصدع الداخلي الفلسطيني، مارست عددًا من الدول العربية ضغوطًا على الطرفين، وبعضها قام بوساطات لإنهاء الخلاف الداخلي، ورعاية لتوقيع عدد من اتفاقيات المصالحة بين الحركتين كإتفاق مكة ٢٠٠٧، والورقة المصرية للمصالحة عام ٢٠٠٩، وحوارات دمشق عام ٢٠١٠، ثم أعقبها توقيع الورقة المصرية للمصالحة عام ٢٠١١ والتي أطلق عليها وثيقة الوفاق الوطني للمصالحة [٢٤].

وفي يونيو/ حزيران ٢٠١٤، توافق كل من طرفي الانقسام فتح وحماس على تشكيل حكومة الوفاق الوطني على أمل وضع حد للانقسام الذي بدأ منتصف عام ٢٠٠٧، وحدًا للمعاناة لسكان قطاع غزة جراء فرض الحصار المشدد على القطاع. ومع ذلك، وعلى أرض الواقع لم يحدث تقدم لفقدان الثقة بين الطرفين، وتوجيه الاتهامات المتبادلة بينهما حول عرقلة عمل حكومة الوفاق وعدم قيامها بالتزاماتها، وعللت الحكومة موقفها بعدم تمكنها من القيام بمهامها لسيطرة حماس على القطاع وبأن حماس لا يزال الحاكم الفعلي للقطاع مما يحول دون القيام بواجبها وتنفيذ مهامها، بينما تتهم حماس الحكومة بعدم التحرك للتخفيف من معاناة سكان قطاع غزة وتوفير الخدمات كالكهرباء والصحة وغيرها، ورفض الحكومة حل المشاكل المتعلقة بالموظفين الذين عينتهم حماس خلال فترة سيطرتها على القطاع، للخروج من حالة التعثر في ملف المصالحة، رعت مصر توقيع إتفاق القاهرة ٢٠١٧ بين الحركتين من أجل تجاوز حالة الانقسام وتمكين الحكومة من العمل في قطاع غزة، ومع ذلك فلا تزال المصالحة تراوح مكانها، ويواجه الاتفاق عثرات وتحديات كبيرة في تنفيذه، والخشية تكمن في أن يلاقي الاتفاق وجهود الوساطة المصرية مصير سابقاتها، حيث فشلت كل المحاولات في تحقيق المصالحة حتي الآن مع استمرار كل من الطرفين بكيل الاتهامات للآخر وتحميله مسؤولية التعطيل[٢٥].

يتضح مع مرور الوقت أنه وفي ظل تزايد معاناة الناس جراء الحصار الخانق، وانهيار الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة، وارتفاع نسبة البطالة وندرة الكهرباء والماء، واستمرار اعتداءات الاحتلال على قطاع غزة الذي تسيطر عليه الحركة، واستمرار المقاطعة العربية والدولية للحركة، إدراكها أهمية عدم المخاطرة والمجازفة سياسيًّا، في ظل محدودية إمكانياتها في مواجهة مشروع التسوية المدعوم عربيًا ودوليًا. ومن ثم نجد أن تجربة الحركة في تعاملها مع السلطة ومع التغيرات على الساحة الفلسطينية والدولية ساعدتها في التعرف على الفرص والقيود والتحديات لتكييف مواقفها وسلوكها، بما يمنحها القدرة على الحركة والمرونة ضمن حسابات المكسب والخسارة، وبما يمكنها من عدم غلق الطريق أمامها للانفتاح أكثر على النظام السياسي، دون أن يعني ذلك اعترافها بشرعية السلطة بشكلها القائم الذي تسيطر عليه حركة فتح، ودون أن يعني تنازلها عن بعض ما تنظر إليه بأنه منجزات ومكتسبات سياسية وميدانية حققتها في مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية وسيطرتها على قطاع غزة، لذلك انتهجت الحركة في الفترة الأخيرة مقاربة أكثر براجماتية تحاشيًّا لاحتمالية انفجار الوضع الداخلي في قطاع غزة، خاصة مع تراجع الدعم المالي الذي كان يقدم من بعض الأطراف، وكان من أبرز مظاهرها الانفتاح على مصر والقبول بوساطتها لإنهاء الانقسام الفلسطيني وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني[٢٦].

- **حماس وعملية التسوية السياسية:**

تناول ميثاق حركة حماس عام ١٩٨٨ مواقفها حيال عدد من القضايا، فقد حدد الميثاق هويتها لاعتبارها امتدادًا لحركة الاخوان المسلمين، وأنها جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية، وأعلنت أنها تهدف إلى تدمير دولة إسرائيل واستبدالها بمجتمع إسلامي نموذجي، وعارضت أية محاولة من قبل منظمة التحرير لإقامة حكومة مؤقتة أو المشاركة في مؤتمر السلام، وبينت أن الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية من خلال الجهاد، وليس من خلال المؤتمرات والمبادرات التي رأت فيها مضيعة للوقت، ونصت المادة ١١ من الميثاق

أن فلسطين هي أرض وقف إسلامي ملك لكل المسلمين والأجيال القادمة، ولا يحق لأي أحد التنازل أو التخلي كليًّا أو جزئيًّا عنها، والجهاد فيها فرض على كل مسلم (٢٧).

وانطلاقا من هذه المواقف النابعة من البعد الديني للصراع والمرتكز على نظرة أيديولوجية للصراع، والتي لم تفرق بين الحركة الصهيونية كحركة استعمارية واليهودية كديانة، أعلنت حماس رفضها لحل الدولتين؛ لأنه يشكل اعترافا بدولة الكيان الإسرائيلي، ويمثل تنازلًا عن الحقوق الوطنية الفلسطينية، كذلك رفضت لإعلان الدولة الفلسطينية الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في نوفمبر عام ١٩٨٨، وتأكيدها على معارضتها لمسار التسوية السلمية (٢٨).

حاولت حركة حماس في المراحل اللاحقة تقديم مقاربة جديدة حول رؤيتها فيما يتعلق بطبيعة الصراع حول فلسطين، وأخذت تركز على الحركة الصهيونية باعتبارها مشروعًا استعماريًّا لاحتلال الأرض الفلسطينية وطرد سكانها منها، وأن الاحتلال لا يزول إلا بزوال الاحتلال، فيما لم تلغِ نظرتها الأيديولوجية لطبيعة الصراع، ولم تفصل الحركة الاحتلال الإسرائيلي عن البعد الديني والتاريخي. ولا تزال تنظر إلى الصراع مع الحركة الصهيونية باعتباره باعثًا تاريخيًّا دينيًّا استعماريًّا (٢٩). وبعد فوز الحركة في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ حاولت الحركة تقديم موقف يتناسب مع نموها وتطورها في مجال العمل السياسي بالتركيز على البعد الوطني للصراع وبما يتلاءم مع دورها السياسي وحاجتها للانفتاح السياسي على المحيط الإقليمي والدولي، حيث اجتهدت لتقديم خطاب أكثر براجماتية فيما يتعلق بنظرتها لطبيعة الصراع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، حيث بين خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أن تناقض الحركة مع الحركة الصهيونية وليس مع اليهود أو اليهودية كديانة، وقال "إننا لا نقاوم الإسرائيليين لأنهم يهود" (٣٠)، وتوالت تصريحات قادة الحركة لتبين أن الحركة لا تعادي اليهود كديانة أو قومية، إنما تعادي الفكر الصهيوني ومشروعه الاستعماري، وقد نصت المادة (١٦) من الوثيقة السياسية لحركة

حماس على أن صراعها ليس مع اليهود بسبب ديانتهم، وإنما صراعها مع المشروع الصهيوني والصهاينة المحتلين المعتدين، وأن قادة الاحتلال هم من يقومون باستخدام شعارات اليهود واليهودية في الصراع ووصف كيانهم الغاصب بها، وقالت الوثيقة في المادة (١٧) أن حماس ترفض اضطهاد أي إنسان أو الانتقاص من حقوقه على أساس قومي أو ديني أو طائفي. مبتعدة بذلك عن النظرة العقيدية والأيديولوجية التي تبنتها في ميثاقها كما وضحته المادة السابعة من الميثاق التي تشير إلى قتال المسلمين لليهود حتي قيام الساعة [٣١].

إضافة إلى ذلك، قدمت حركة حماس موقفًا أكثر براجماتية فيما يتعلق بتصورها لحل الصراع، وقد تجلي ذلك في وثيقة الوفاق الوطني التي تضمنت توافقها مع حركة فتح على تبني برنامج سياسي مشترك وتضمن قبول الأطراف قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على حدود الرابع من حزيران / يونيو عام ١٩٦٧ وتكون القدس عاصمتها[٣٢]، وقال خالد مشعل بشأن ذلك :" إننا نقبل البرنامج في وثيقة الوفاق الوطني الذي يمثل الحد الأدنى لشعبنا، باعتباره برنامجًا سياسيًّا مشترك لكل القوي الفلسطينية " [٣٣]، وهو ما يشكل تحولا في موقف الحركة لجهة الاقتراب من المشروع الوطني الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت حركة حماس حرصت خلال سنوات عديد على استخدام خطابها الديني الرافض للتفريط أو التنازل عن ذرة تراب من فلسطين، كسلاح تستحضره ضد توجهات منظمة التحرير ومشروع التسوية، والتأكيد على رفضها لمبدأ مرحلية الحل التي تجر الأطراف إلى مربع الاعتراف بشرعية الاحتلال، وتأكيدها على فشل مشاريع الحلول العلمانية للصراع، في مقابل ذلك تقديمها البديل الإسلامي للحل المرتكز على البعد الديني والأيديولوجي كمقاربة لرؤية وموقف الحركة من الصراع.

على الرغم من تمسك الحركة بهذه الرؤية إلا إن قادة الحركة تطرقوا في أكثر من مرة لقضية القبول بالحل المرحلي، الذي يقضي بالقبول بإقامة دولة فلسطينية

على حدود عام ١٩٦٧، في إطار توقيع هدنة طويلة الأمد، شريطة انسحاب إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ دون شروط أو قيام حماس بالاعتراف بالقرارات الدولية المتصلة بإنشاء الكيان الإسرائيلي أو الاعتراف به. وهو ما يمثل تحولًا وتناقضًا كبيرًا في خطاب وموقف الحركة التي كانت من ثوابتها الحل التاريخي على أرض فلسطين التاريخية، والمقاومة والجهاد هو الطريق الوحيد للتحرير، ورفض التفاوض معها(٣٤).

وعندما قررت حماس المشاركة في الانتخابات، وجدت نفسها أمام واقع يستوجب منها طرح برنامجها السياسي، خاصة وانها كانت تتبني رؤية سياسية تقوم على فشل أوسلو ومشروع التسوية، ومن ثم فقد قدمت الحركة برنامجًا انتخابيًا يتسم بالمرونة والواقعية السياسية، وطرحت فيه تصورها لحل القضية الفلسطينية، يقوم على الحل المرحلي، وتركيزه على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تكون القدس عاصمتها، وهو الموقف الذي تتبناه باقي التنظيمات الفلسطينية التي تتبني خيار الحل المرحلي لحل الصراع(٣٥). وتكرر موقف الحركة في برنامج الحكومة العاشرة التي شكلتها الحركة، حيث غيب موضوع الحل التاريخي والاستراتيجي لحساب الحل المرحلي(٣٦).

لقد أظهرت مواقف الحركة الواردة في الوثيقة السياسية قدرًا كبيرًا من المرونة والتحول في موقفها من المشروع الصهيوني والاحتلال والتسوية السياسية. فقد تحدثت المادة ٢٠ من الوثيقة عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة، على خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين والنازحين إلى منازلهم التي أُخرجوا منها، هي "صيغة توافقية وطنية مشتركة". لكن المادة نفسها أكدت أن ذلك لا يعني إطلاقًا الاعتراف بالكيان الصهيوني، ولا التنازل عن أي حق من الحقوق الفلسطينية، وأنه لا تنازل عن تحرير كامل أراضي "فلسطين التاريخية"، بما يتضمنه ذلك "إسرائيل". هذا الموقف يشير إلى الرؤية السياسية البرجماتية للحركة، مع أنها تكشف عن تناقض فيما يتصل بإقامة دولة فلسطينية التي تقتضي إقامتها حدوث اتفاق سياسي بين الأطراف المختلفة وتأمين الرعاية الدولية له. هذا بالإضافة إلى

تناقض الحديث عن الدولة على خطوط حزيران / يونيو ١٩٦٧ مع ما ذهبت إليه مواد أخرى في الوثيقة تحدثت عن فلسطين بحدودها التاريخية[٣٧].

وفي مكان آخر في الوثيقة تحدثت الحركة عن الموقف من المقاومة والتحرير، ففي حين رأى الميثاق في الجهاد الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين، فإن الوثيقة السياسية تطرقت لاستخدام كل أشكال المقاومة المشروعة، مما يشير إلى أن خيار الجهاد والمقاومة المسلحة ضمن خيارات أخرى، وأن قبول الحركة بالتهدئة أو تنويع الوسائل والأساليب يندرج ضمن عملية إدارة الصراع وليس على حساب المقاومة.

لقد شكل إعلان الحركة عن وثيقتها إشارة إلى رغبتها في الانفتاح على الخارج وفك عزلتها السياسية، إضافة إلى محاولتها إبعاد صفة التطرف والإرهاب عنها، ورغبتها في تقديم خطاب يكون مقبولًا في الخارج مع وصول قيادة جديدة للحركة، ومع ذلك، فإن رد فعل الولايات المتحدة وكيان الاحتلال الإسرائيلي على الوثيقة كان سلبيًّا، لطالما رأى كلاهما تمسك الحركة بالمقاومة المسلحة في مواجهة إسرائيل حتي وإن أصبح أحد الخيارات، ولم تسهم الوثيقة في رفع اسم الحركة عن قوائم التنظيمات والحركات الإرهابية في الولايات المتحدة وأوروبا، ومن غير المتوقع حدوث ذلك في المستقبل المنظور، لإدراك الحركة بأن السلاح يمثل أداة استراتيجية في معادلة الردع لإسرائيل ولصد الاعتداءات المستمرة على قطاع غزة، وبالتالي قبول الحركة سحب سلاحها يعد انتحار سياسي. ولا تزال الولايات المتحدة تدعم السياسة العدوانية التي تقوم بها دولة الكيان الإسرائيلي ضد حركات المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة ومنها حماس والجهاد الاسلامي، في انحياز تام لإسرائيل، ولم تتوقف التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين في تحميل حركة حماس وزر الاعتداءات الإسرائيلية والحروب التي تشنها على قطاع غزة. فقد أدعي المبعوث الأمريكي للسلام Jason D. Greenblatt أن من يعيق التوصل إلى السلام هي حركتي حماس والجهاد الإسلامي، بينما أشار إلى أن بناء المستوطنات لا تمثل إعاقة

أمام تحقيق للسلام وقال: " فلنكفّ عن الادّعاء بأنّ المستوطنات هي التي تعوق التوصّل إلى حلّ سياسي"، معتبرا أنّ "حركتَي حماس والجهاد الإسلامي" هما "المشكلة"(٣٨). وهو ما يشير إلى انحياز الإدارة الأمريكية للرؤية الإسرائيلية وتبنيها بالكامل، بهدف تصفية القضية الفلسطينية والتغطية على الطبيعة الاستيطانية الاحتلالية لكيان الاحتلال الإسرائيلي، في انتهاك واضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية والمجتمع الدولي وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال.

كثيرة هي الأسئلة التي تثور حول حقيقة ما يدور من ترتيبات حول نتائج الاتصالات الدولية فيما يتعلق بمستقبل قطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس، وكل الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة تهدف من ضمن جملة أهداف إلى وأد المشروع الوطني الفلسطيني في إقامه دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧، والعمل على سلخ قطاع غزة عن الضفة الغربية، خاصة في ظل حديث عن عزم الكيان الإسرائيلي بإبرام اتفاقية سياسية مع حركة حماس، وتفضيلها على خيار المواجهة معها، وهل يندرج ذلك في إطار القناعات الجدية، أم ضمن سياسة الخداع الإسرائيلي. لم يعد سرًّا أن إسرائيل تقترب من حسم خياراتها تجاه حماس في غزة، انطلاقا من موازين الربح والخسارة، سواء في خطوة الإطاحة بالحركة، وإعادة احتلال قطاع غزة، أو التسليم بوجود كيان معاد لها تسيطر عليه حماس في قطاع غزة، قد يبدو أن سياسة المحافظة على سياسة ردعية تجاه الحركة، أقل الخسائر وقد يخدمها للتفرغ لسياسة الضم في الضفة الغربية مع تحييد جبهة قطاع غزة، بما ينسجم مع سياستها في منع قيام دولة فلسطينية تكون الضفة الغربية ركيزتها الإقليمية.

لقد قدمت حماس مفهومها الخاص للحل المرحلي للدولة الفلسطينية الذي يتمثل في توقيع اتفاق هدنة طويلة الأمد، وكان الشيخ أحمد ياسين مؤسس حركة حماس قد أعرب عن استعداد الحركة للدخول في هدنة طويلة الأمد مع الكيان الإسرائيلي شريطة قيام دولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة

وفق حدود الرابع من حزيران / يونيو ١٩٦٧م دون الاعتراف بالدولة اليهودية على بقية أرض فلسطين التاريخية[٣٩]، و مع مرور الوقت تطرق عدد من قادتها إلى تصور الحركة حول الحل المرحلي للصراع مع الاحتلال المبني على هدنة طويلة الأمد مع الاحتلال.[٤٠] فيما ذكر رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل أن الأولوية في مشروع الحركة هو التحرير ثم بعدها يتم التحدث عن الدولة التي يتم حسمها عبر اللعبة الديمقراطية[٤١]، كما تحدثت الوثيقة السياسية الجديدة التي أصدرتها الحركة عام ٢٠١٧، عن قبول الحركة قيام دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧ تكون القدس الشرقية عاصمتها كحل مؤقت دون الاعتراف باسرائيل والتنازل عن أي جزء من الأرض مع عدم الإشارة إلى شكل هذه الدولة وصبغتها، فالأساس عندها تحرير فلسطين ثم يترك للشعب ليقرر هوية هذه الدولة[٤٢].

وكانت الحركة بدأت تبلور رؤيتها بلغة سياسية أقرب إلى الواقعية السياسية عندما أصبحت جزءًا من النظام السياسي الفلسطيني، فطرحت وتبنت رؤي ومشاريع سياسية جديدة تنسجم مع الوضع السياسي الراهن، وعبرت عن موقفها من موضوع التغيير في نظام الحكم وآلية الوصول إلى سدة الحكم من خلال الانتخابات كآلية للمشاركة السياسية السلمية في النظام السياسي، وقبول فكرة الدولة المدنية الحديثة على أن تكون بمرجعية إسلامية دون أن تصفها بدولة الخلافة. كذلك أخذ قادة الحركة يتحدثون عن الدولة الفلسطينية المستقلة وضرورة أن يكون نظامها السياسي ديمقراطيًا شوريًا يقوم على التعددية السياسية والحزبية، والعمل بمبدأ تداول السلطة من خلال الفوز بالانتخابات[٤٣].

الخاتمة والتوصيات

اتضح من خلال الدراسة أن الخيار السياسي الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية والمتمثل في إقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران / يونيو عام ١٩٦٧، قد وصل حالة من الانسداد، ولا أفق سياسي أمام تحقيقه من خلال المفاوضات وعملية التسوية السياسية التي وصلت وعمليًا إلى طريق مسدود في ظل تعنت الكيان الإسرائيلي ورفضه التقدم نحو تحقيق تسوية سياسية وفق المبادئ التي قامت عليها عملية التسوية، وقيامه باتباع سياسات استيطانية وتهويدية تقضي على أي أمل في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ضاربًا بعرض الحائط كل الاتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية. كما إن خيار الكفاح المسلح الذي طرحته حركة حماس كبديل لمشروع منظمة التحرير الفلسطينية، لم يحقق التحرير بعد مرور عدة عقود من انطلاقة الحركة، ويعيش حالة انفصال عن السياسية على الرغم من التحولات السياسية التي طرأت على مواقف الحركة واستراتيجيتها، التي انتقلت من استراتيجية التحرير إلى استراتيجية الدفاع عن النفس.

ومن هنا يمكن القول أنه لابد للكل الفلسطيني من العودة إلى التفكير فيما وصل إليه الواقع الفلسطيني، والعمل على إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، في ضوء قراءة الواقع الذي يفرضه الاحتلال بسياساته وممارساته بكلياتها على الأرض، والاتفاق على إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية لتكون العنوان السياسي الذي يتعامل مع مجمل الواقع الفلسطيني.

مع مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية، ووصولها إلى السلطة واجهت تحديات كبيرة على المستوي الداخلي والخارجي. فلم يكن سهلا أمام الحركة العمل في ظروف بيئة سياسية غير مواتية لها، خاصة في ظل استمرار فرض الحصار عليها من الأطراف المختلفة، ومحاولات عزلها وتخلي عدد من حلفائها عنها بسبب ممارسة الضغوط عليها، وتناغم مواقف عدد من دول المنطقة مع الموقف

الأمريكي باعتبار حماس حركة إرهابية، لذلك، فإنه لم يعد أمام حماس سوى الانفتاح أكثر على الحاضنة الوطنية وعلى الشرعية الفلسطينية والانضواء تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وتقديم تنازلات لصالح إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي وتحقيق الوحدة الوطنية بعد إعادة صياغة المشروع الوطني، وفق ألية يتم التوافق عليها فلسطينيًا لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية وما يحاك ضدها من مؤامرات ومحاولات لتصفيتها.

ودأبت حركة حماس لتكون أكثر مرونة وبراجماتية فيما يتصل بنظرتها للدولة والحكم وتداول السلطة. كما ظهر جليا دورها في تعظيم مكون رأس المال الاجتماعي في غزة من خلال شبكات مؤسساتها وتنظيماتها الخيرية والأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها من أجل العمل الخيري والدعوي والتعليمي وصولًا للأهداف السياسية، واتسمت علاقة حماس باليسار الفلسطيني بحالة من المد والجزر والتوتر خلال محطات عديدة. أما بالنسبة لعلاقة حماس بحركة الجهاد الاسلامي، فإن علاقة الحركتين قطعت مسافة كبيرة في توحيد المواقف والرؤي من طبيعة الصراع مع الاحتلال وحل القضية الفلسطينية، وفي طبيعة مواجهة الاحتلال واعتداءاته، وأصبحت أقرب لبعضهما في موقفها من العلاقة مع السلطة، وتقترب حركة الجهاد الإسلامي في رؤيتها تجاه التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية ككيان تمثيلي من رؤية حركة حماس، حيث ترفض اعتبار منظمة التحرير الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني طالما تتمسك ببرنامجها السياسي المستند على خيار التفاوض والتسوية السلمية على أساس حدود عام ١٩٦٧.

الهوامش

(١) عواد عودة، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين ٢٠٠٤–٢٠١٠، نابلس: جامعة النجاح الوطنية. ٢٠١١، ص ص ٥٤–٥٧.

(٢) عامر شديد، الخطاب السياسي لحركة حماس قبل وبعد انتخابات ٢٠٠٦، حدود الثابت والتغير، رام الله: جامعة بير زيت، ٢٠١٠، ص ٢٣.

(٣) عماد مخيمر، ممارسة السلطة والفعل الثوري: دراسة مقارنة حركة فتح وحركة حماس،غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٣، ص ص ٤٧ – ٤٨.

(٤) نفسه، ص ص ٤٥–٤٧.

(٥) ميثاق حماس، ١٩٨٨، المادة ٢٧.

(٦) ميثاق حماس، ١٩٨٨، المادة ٢٨.

(٧) عماد مخيمر، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٨) عز الدين كساب، تجربة حركة حماس في الحكم وانعكاسها على إستراتيجية التحرير لدي المقاومة الفلسطينية، غزة: جامعة الأقصى، ٢٠١٤، ص ص ٥٧–٥٨.

(٩) عماد أبو الروس، تجربة حركة حماس وإشكالية الجمع بين المقاومة والحكم، غزة: جامعة الأقصى، ٢٠١٤، ص ٣٩.

(١٠) محسن صالح وآخرون، حركة المقاومة الإسلامية: دراسات في الفكر والتجربة. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٥، ص ص ١٢٨ – ١٣٢–١٣٣. كذلك راجع: رجب البابا، جهود حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتفاضة الفلسطينية، غزة: الجامعة الإسلامية،٢٠١٠، ص ٢٠٩.

(١١) محسن صالح وأخرون، المصدر السابق، ص ص ١٢٨ – ١٣١.

(١٢) نفسه، ص ص ١٣٤–١٣٧.

(١٣) نفسه، ص ص ١٤٠– ١٤٤.

(١٤) نفسه، ص ص ١٥٥ – ١٦٠.

(١٥) عواد عودة، المصدر السابق، ص ص ١١٧–١٣٠. كذلك: عامر شديد، المصدر السابق، ص ص ٢٨–٢٩.

(١٦) الوثيقة السياسية لحركة حماس، مايو ٢٠١٧، منشورة على موقع حركة حماس. http://hamas.ps/ar/post/7294.

(١٧) جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة

الفلسطينية لدارسة الديمقراطية "مواطن"، رام الله، ٢٠٠٦، ص ٨٠. كذلك انظر: طارق حسونة، تطور الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس ١٩٩١-٢٠٠٦، غزة: الجامعة الإسلامية. ٢٠١٥.، ص ص ١٦٧ -١٧٥.

(١٨) جميل هلال،المصدر السابق، ص ٧٩. كذلك انظر: محسن صالح وآخرون، المصدر السابق، ص ٣٩٣.

(١٩) تيسير عزام . التجربة السياسية لحركة المقاومة الإسلامية حماس، وأثرها على الخيار الديمقراطي في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٩٣-٢٠٠٧، نابلس: جامعة النجاح، ٢٠٠٧. ص ١١٦. عواد عودة، المصدر السابق، ص ص ١١٧-١٣٠.،

(٢٠) عز الدين كساب، المصدر السابق، ص ص ٦٢، ٦٨.

(٢١) محسن صالح وآخرون، إعلان القاهرة ٢٠٠٥/٣/١٧، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧٩.

(٢٢) عز الدين كساب، المصدر السابق، ص ص ٦٢ – ٦٣، ٦٨-٧٠.

(٢٣) نفسه، ص ص ٧٠، ٧٢-٧٤.

(٢٤) عماد مخيمر، المصدر السابق، ص ص ٧٣ – ٧٦.

(٢٥) المصالحة الفلسطينية" ومُعضلة اتفاقي "٢٠١١" و"٢٠١٧، صحيفة القدس العربي، ١١/ديسمبر ٢٠١٨.

(٢٦) نفسه.

(٢٧) ميثاق حركة حماس، المادة ١١.

(٢٨) فلسطين المسلمة، سنة ٦، غدد ٥، ديسمبر ١٩٨٨، ص ص ١٧-١٩.

(٢٩) إياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الأراضي المحتلة، القدس: مركز الزهراء للدراسات، ١٩٩٠، ص ١٤٣.

(٣٠) خالد مشعل، "مقابلة صحفية أجرتها Ken LIVINGSTONE بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩، انظر الرابط:

https://www.newstatesman.com/middle-east/2009/09/israel-palestinian-hamas

(٣١) ميثاق حركة حماس، المادة ٧.

(٣٢) نص وثيقة الوفاق الوطني، شبكة فلسطين للحوار، ٢٠٠٦/٦/٢٧، انظر الرابط: https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=70061

(٣٣) خطاب لخالد مشعل، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٥ ٢٠٠٩/٦.

(٣٤) إياد البرغوثي، المصدر السابق، ص ٩٣. انظر أيضا: خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦ ص ٧٨،

(٣٥) البرنامج الانتخابي لقائمة التغيير والإصلاح " حماس "، ١٤ كانون أول ٢٠٠٦.مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ١٧، عدد ٦٦، ربيع ٢٠٠٦، ص ٨٧.انظر الرابط:
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/6863_0.pdf

(٣٦) برنامج حكومة الوحدة الوطنية، شبكة فلسطين للحوار، ١٧ /٣ / ٢٠٠٧. انظر الرابط:https://www.paldf.net/forum/

(٣٧) الوثيقة السياسية لحركة حماس، مايو ٢٠١٧، منشورة على موقع حركة حماس. http://hamas.ps/ar/post/7294.

(٣٨) أمريكا: حماس والجهاد الإسلامي العقبة أمام صفقة القرن، ١٠ مايو ٢٠١٩، انظر الرابط: https://www.elbalad.news/3821619

(٣٩) هيثم ثابت، التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٩٣–٢٠٠٠، جامعة القدس، ٢٠٠٨،ص ١٤٥.

(٤٠) أبو عمرو، زياد. الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، ١٩٨٩، ص ٤٩.

(٤١) خالد عبد الله، مفهوم الدولة في الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، ١٩٨٨–٢٠١٢. غزة: جامعة الأزهر، ٢٠١٣، ص ص ١٦٩–١٧٢.

(٤٢) الوثيقة السياسية لحركة حماس، مايو ٢٠١٧.

(٤٣) هلال، جميل. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، المؤسسة الفلسطينية لدارسة الديمقراطية "مواطن"، رام الله، ط٢، مزيدة، ٢٠٠٧، ص ٩٧.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-seventh year · Founded in 1974

Vol. 67 September 2021
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)